

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

... ..
... ..
... ..

... ..

... ..
... ..
... ..

... ..
... ..

أسباب خارجية ليست ناتجة عن إشغال المأجور وحيث أن الأضرار التي لحقت بالمأجور هي أضرار تسببت بها المدعى عليها أثناء إشغالها للمأجور موضوع الدعوى وبالتالي فهي ملزمة بالتعويض عنها عملاً بأحكام المادة ٢٥٦ من القانون المدني .

وحيث أن الضمان يقدر بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب وحيث أن الخبرة وهي إحدى وسائل الإثبات قد حددت ماهية الأضرار ومقدار التعويض عنها وعليه وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى هذه النتيجة فيكون حكمها متفقاً وأحكام القانون وإن هذا السبب لا يرد على القرار المطعون فيه ومستوجب الرد .

وعن السبب الثاني والذي يعني فيه المميز على محكمة الاستئناف خطأها بالإعتماد على تقرير الخبرة وهي خبرة مخالفة للأصول والقانون والمادة ٨٣ من الأصول المدنية .

وفي ذلك نجد أن محكمة الاستئناف قد اعتمدت تقرير الخبرة لاقتناعها بسلامة إجراءات الخبرة وصحة البيئة التي توصل إليها الخبراء في تقريرهم الذي توفرت فيه جميع الشروط القانونية التي تتطلبها المادة ٨٣ من الأصول المدنية ولم يرد أي مطعن قانوني يعرجه ويمنع من عدم الأخذ به وبالتالي فهو بيئة صالحة للحكم وأن اعتماده من قبل محكمة الاستئناف وبناء حكمها عليه ليس فيه ما يخالف القانون مما يستوجب رد هذا السبب .

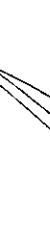
لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قد أرا صدر بتاريخ ٣ ذو الحجة سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ١٢/١٢/٢٠٠٧ م

القاضي المترأس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس المجلس

دقيق ل م

